علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بين البرامج الأكاديمية والواقع الاجتماعي

Sociology at the Algerian University between academic programs and social reality

د. مساك أمينة

جامعة لبليدة

الملخص:

رغم التحولات التي شهدتها الجامعة الجزائرية ما زالت تعاني تحديات كبيرة خاصة في علاقتها مع المجتمع وربط برامجها باحتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل، وبالرغم من التواجد المؤسساتي لعلم الاجتماع في الجزائر لا يزال الجدل قائما حول فعاليته ،ومن هذا المنطلق تأتي هذه المقالة لإبراز دور هذا العلم داخل الجامعة الجزائرية وعلاقته بالقضايا الاجتماعية والذي يشهد قطيعة تعود لأسباب وعوامل عديدة داخلية وخارجية ،كما تهدف المقالة للوقوف على آثار تذبذب هذه العلاقة ومدى تجاوب البرامج الرسمية لعلم الاجتماع والقضايا المجتمعية.

Abstract:

Despite all transformations witnessed by the Algerian University, it continues to face great challenges, especially in its relationship with the community and joining its programs to the needs of development and the requirements of the labor market. Despite the institutional presence of sociology in Algeria, there is still debate about its effectiveness. University of Algiers and its relationship with social issues, which witnessed a break due to countless reasons and factors internal and external, as the article aims to find out the effects of the fluctuation of this relationship and the extent of responsiveness to the official programs of sociology and societal issues.

مقدمة:

إن تنمية مجتمعنا وتطوره مشروط بتقدم العلوم الاجتماعية. فهو لا يستطيع التحكم في سيرورته دون جهد في التفكير حول حقيقته الخاصة، ومستويات بنائه المختلفة. ولا يمكن له التقدم دون تنمية كفاءاته المحلية، فهو ليس مجالا لتجارب النظريات التنموية والنماذج الجاهزة انطلاقا من فكرة العالمية، وإنما تحتم ضرورة

التلازم بين المعرفة والواقع أن يكون علم الاجتماع على اختلاف اتجاهاته نتاجا للمجتمع الذي ينتمي إليه في فترة زمنية، وظروف خاصة من خلال إقامة علاقة بين المتغيرات الأكاديمية والتغيرات الاجتماعية حسب اختلاف التكوينات ونظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وأشكال علاقات الإنتاج.

ورغم الحث على أن حالة المجتمع هي التي تتطلب نوعا معينا من البرامج، ما زال العكس قائما، حيث لا تزال الجامعة تفرض تعريفها الخاص فيما يتعلق بهذا الجانب ومن أكبر التحديات التي تواجهها عدم تمكنها من ربط برامجها باحتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل. فمع أن قطاع التعليم العالي في مجتمعنا عرف تطورات كمية معتبرة من حيث الهياكل القاعدية، والتخصصات، وما إلى ذلك.فلم يصاحب هذه التحولات تغيرا في محتوى البرامج الدراسية وطرق التدريس التي لا تزال غير مسايرة للتطورات في مختلف ميادين العلوم، مما يبين أن نتائج التعديلات لا تزال غير واضحة، من حيث أن التكوين الجامعي في الجزائر لا يخضع لطلب اجتماعي محدد، فالمجتمع في تغير مستمر، بينما تبقى الجامعة على حالها، تشهد تغيرا فقط في زيادة عدد المسجلين في معاهدها سنويا. وبهذا، فهي لا تخضع لمتطلبات القوى المتجددة ولا تعكس نتائجها، غير مستجيبة لظروف بيئتها، ولا شروط البحث العلمي، رغم أن العلاقة بين علم الاجتماع والمجتمع علاقة جدلية. فه وانعكاس لوضعية المجتمع في مختلف جوانبه، وعامل من عوامل تكريسها. ويعبر تعليمه هنا عن وظيفة اجتماعية، يكوّن إطارات مؤهلة في مجال المعرفة والفعل حسب ثقافة المجتمع وتاريخه متكيفا مع متغيراته، مما يستوجب تعديل برامجه حسب المستجدات.

وعلى الرغم من التواجد المؤسساتي لعلم الاجتماع كتخصص في جامعاتنا، ورغم التزايد الكبير للمسجلين في معاهده سنويا، وتخرّج العديد منهم في مختلف التخصصات، يبقى الجدل قائما حول فاعليته، وهدفه في إطار

المحيط الخارجي للجامعة، ومدى الاستفادة منه معرفيا بصورة ملموسة خارج حيزها. لاسيما فيما يتعلق بالمكانة التي يشغلها المتخرج من معاهد هذا التخصص في الوقت الذي كثر فيه التذمر في هذا الجانب. ونقص تكفّل الجامعة الجزائرية بمتخرّجيها خاصة في مجال العلوم الاجتماعية، في الوقت الذي يحتاج فيه مجتمعنا تظافر كل الجهود الفردية والجماعية للخروج من الاضطرابات ومسايرة التطور، أين تغيرت النظرة إلى الأشخاص والمؤسسات حسب ما تؤديه من أدوار تفيد المحيط العام، حتى تضمن مكانتها وتحافظ عليها، انطلاقا من إعادة التفكير التقييمي للنتائج المتوصل إليها وربطها بما يحتاجه هذا الأخير.

الإشكالية:

يعرف المجتمع الجزائري اليوم كباقي المجتمعات تحولات كبيرة، تهدد استقراره وتؤدي إلى اضطراب مؤسساته –التي يكون وعيها بالعوامل الفاعلة فيها وتأثرها بها بمثابة قوة داخلية وحيوية تدفعها للتقدم والفعل المبدع–وه ويحاول باستمرار التكيف مع نتائج هذه التحولات، للحفاظ على بقائه من جهة، ولمسايرة التطور من جهة أخرى. لكن هذا الأمر يستوجب تظافر جهود مختلف المؤسّسات والممارسات...

وفي هذا الإطار تلعب العلوم الاجتماعية دوراً مهما في تحليل الشروط التي يمر عبرها المجتمع الجزائري بمظاهر الأزمة والتي ترتبط من خلالها بمختلف الشركاء الدوليين، حيث تبنى وتتركب هذه العلوم حول ضرورة التفكير النقدي للمجتمع حول نفسه وممارساته في فترات زمنية معينة بمختلف الطرق الممكنة، خاصة في أولى مظاهر التحولات النظرية التي يعرفها انطلاقا من التحولات البنائية، فالعلوم الاجتماعية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى للقيام بدور اجتماعي أكثر أهمية في إطار هذه التحولات.

ويركز علم الاجتماع هنا على العلاقات الاجتماعية، وسعيه لكشف الحقائق في إطار تركيبات اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، دينية، ...، قصد المساهمة في تطوير طرق التفكير، وتغيير نوع العلاقات القائمة لمسايرة الوقائع من خلال التطبيقات اليومية، لمحاولة إنتاج علم سوسيولوجي في المجتمعات النامية، يتماشى وخصوصياتها الثقافية والحضارية، عوض التبعية للغرب، وإنتاج المفاهيم السوسيولوجية انطلاقا من ضرورة التوافق البنيوي بين تطور الفكر السوسيولوجي والحياة السياسية والاجتماعية.

ورغم محاولات مجتمعنا لمسايرة التطورات المختلفة، إلا أنه لم يحقق النتائج المرغوبة، نظراً لاستخدام مناهج ونظريات مجتمعات أخرى، لأن المناهج والنظريات لا تجدي نفعا في مجتمع لم ينبع منه وله، فكل نظام صمم لمجتمع معين، وفق ثقافة معينة تختلف باختلاف المجتمعات المتباينة في تطورها الحضاري. ومن الملاحظ أن النظريات المعتمدة في المجتمع الجزائري من خلال الدروس المحتواة في البرامج الجامعية متجاهلة مسألة الخصوصية، ممّا يميزها بنزعة لا تاريخية، من خلال إسقاط المحتوى التاريخي للمجتمعات الغربية على مجتمعنا، ويستوجب هذا، النظر في النماذج النظرية الغربية، ومحاولة استقاء نماذج ملائمة من واقع التراث الجزائري[1].

ووظيفة عالم الاجتماع كفاعل أن يبني تصورات تتلاءم مع مجتمعه عوض الاقتصار على أخذ مفاهيمه من المجتمعات المتطورة، احتراما للطابع الداخلي للمجتمع الجزائري وخصوصياته، متخليا عن الإيديولوجيات التي لا تخدم التفكير العلمي، فتلك المجتمعات ليست ولا تستطيع أن تكون مرجعا لمجتمعنا[2].

([1])- هذا لا يعني رفض التراث السوسيولوجي العالمي، و إنما استعماله بشكل محايد و استبعاد التعامل معه كأي بضاعة أخرى من خلال النقل التكنولوجي، للتحرر من التبعية المتحكمة في ممارساته و فاعليه و مواضيعه. فالعلم شمولي، وأصالة المجتمع تحيا في الظروف الجديدة.

([2])– من المنطقي الخوض في التراث العالمي و فهم مختلف النظريات العالمية، لكن عدم الإقتصار عليها، بل الإستفادةمنها من حيث المنهجيات المستعملة في بنائها لأخذ فكرة عنها و محاولة الإستعانة بها من أجل إنتاج معرفتنا الخاصة.

ومن خلال المنطلق الذي يبين العلاقة بين علم الاجتماع والمجتمع، ستحاول هذه الدراسة إبراز الدور الذي يقوم به حذا العلم داخل الجامعة الجزائرية باعتبارها مؤسسة فاعلة ومن أولى المؤسسات تأثرا بما يحدث في المجتمع، حيث تمثل حلقة الوصل بينهما، محاولة فتح المجال لمساهمة هذا العلم حسب الاتجاهات السوسيولوجية التي تحملها برامجها الرسمية، ومدى تعبير مبادئها على المصالح الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، الدينية،... للمجتمع، لمعرفة نوعية العلاقة القائمة بينهما من حيث إنتاج وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الأساسية في المجتمع، من أجل الاندماج والتكيف الاجتماعي، وكذا دور المشتغل في علم الاجتماع في إيصال المعرفة ومحاولة إنتاجها في هذا المجال.

وبعبارة أدق، سيتم التطرق لعلم الاجتماع في إطار الجامعة التي تحتم مصداقيتها أن تكون في مستوى هذه التحولات، باعتبارها في مقدمة مؤسسات المجتمع وعيا وتأثرا بالتغير، حتى تجيب على القضايا التي يطرحها، قصد مساعدته للوصول إلى مستوى معيشي أفضل، بفرض وجودها داخله بما يوافق التطور التكنولوجي، الاقتصادي،... والتغير في البنيات الاجتماعية والقيم التقليدية، بالتمسك بمواردها وامتحان قدراتها الاندماجية، وذلك بتكوين إطارات مؤهلة، وذات كفاءة لمعالجة القضايا الاجتماعية، وذوي القدرة على مسايرة التحولات من خلال البرامج البيداغوجية المعبرة عن الواقع.

لكن واقع الجامعة الجزائرية في هذا المجال يبرز بعض النقائص فيما يتعلق بالدور الذي تقوم به لإخراج المعرفة من حيزها ونشرها في المحيط الخارجي وتقليص المسافة بينهما، من أجل إدماج الطالب في الحياة الوطنية. مما يحول دون إنتاج معرفة سوسيولوجية تجيب عن القضايا الاجتماعية وكذا خطاب سوسيولوجي علمي من خلال برامجها التكوينية، فهناك قطيعة بينهما –كمؤسسة اجتماعية– وبين المجتمع، تظهر من خلال وضعية الطالب الذي يجد نفسه بين مجالين متباينين "داخل

الجامعة" و"خارجها". وكذا من خلال رؤية أفراد المجتمع لها باعتبارها مؤسسة غريبة عنهم وعن اهتمامهم.

وهذا ما يجعلنا نتساءل عن أسباب هذه القطيعة، دوافعها والنتائج المترتبة عنها، انعكاساتها على الواقع الاجتماعي.

- ✓ فما مدى تجاوب البرنامج الرسمي لعلم الاجتماع داخلها مع القضايا المطروحة؟
- ✓ وهل هو نتيجة دراسة ميدانية للمجتمع الجزائري؟

<u>مميزات الخطاب السوسيولوجي العربي:</u>

إذا ما قيّمنا بعض القضايا التي أثارها هذا الخطاب لدى المتخصصين الاجتماعيين أثناء تشخيصهم لممارسات علم الاجتماع في الوطن العربي باعتبار أنها تعكس الواقع المجتمعي من تخلف، تبعية، وتحديات مراحل التغير والانتقال التي تمر بها هذه المنطقة، نجد أن الممارسات القائمة مغتربة عن الواقع الاجتماعي العربي وذلك تماشيا مع خصوصياته في شتى المجالات.

حيث يبين الباحثون مضمون هذا الخطاب فيما يلي:

- ✓ مسألة الخصوصية التاريخية ومشكلة التأصيل: فالإنتاج السوسيولوجي العربي غير أصيل، لأن تاريخه لا يزال في متاهات البحث عن الهوية، كما لا يزال تابعا لمدارس واتجاهات سوسيولوجية غريبة عن خصائص ومقومات المجتمع العربي.

ونوافق تماما هذه الفكرة، لأن واقع علم الاجتماع في المجتمعات العربية يؤكد ذلك، ففي الوقت الذي يتوجب عليه أن يستمد أطره المرجعية من التراث السوسيولوجي لهذه المجتمعات ويركز دراسته على الواقع الملموس، نجده لا يعبر إلاّ عن مجرد إسقاط لما ورد في مجتمعات مختلفة عنه تاريخا وهوية، فمبدأ التأصيل ما هو إلاّ تجسيد لمفهوم الخصوصية التاريخية. ومن لا يعرف تاريخ مجتمعه لا يوفق في التنبؤ بمستقبله.

- ✓ مسألة التأسيس ومحدودية الابتكار: ويتعرض «جمال بوقزاطة" هنا إلى بعض آراء المتخصصين العرب في علم الاجتماع واصفا إياه بالمُبالغ فيها، فهم يعملون على معرفة

ما إذا استوطن علم الاجتماع في الوطن العربي كما هو عليه الحال بالنسبة للغرب من خلال مقاييس معيارية: تعدّد المعاهد العلمية والمؤسّسات التطبيقية وكذلك عدد المساهمات الإبداعية من مؤلفات ومقالات ذات فعالية بالنسبة للمجتمع. فرغم بعض المبادرات الفردية الدالة على مدى الوعي بضرورة العمل على تنمية "علم اجتماع عربي" أصيل نابع من اهتمامات هذه المجتمعات، انشغالاتها وطموحاتها، لا يزال المشروع السوسيولوجي في شبه عزلة عن المحيط الاجتماعي والثقافي للمجتمع العربي، ومازالت أبحاثنا ودراساتنا غير قادرة على التحرر من عقدة التبعية والاستهلاك لما ه وغربي.

كما يعاني هذا الخطاب من بعض المشاكل، أهمها:

- ✓ رسوخ التبعية الفكرية والاقتصادية.
- ✓ غياب المناخ الديمقراطي وتأثيره على الممارسة السوسيولوجية.
- ✓ سيطرة مظاهر التجزئة والتخلف وعدم ربط الممارسة السوسيولوجية بالواقع العربي والعلمي والمحيط الاجتماعي.
- ✓ إخفاء الفئة المهتمة بالعمل السوسيولوجي في الوطن العربي في تأسيس وتأصيل تقاليد واضحة لمشروع سوسيولوجي يتطابق مع الواقع.
- ✓ غياب نظرية فعلية عن خصائص المجتمع العربي، ممّا لم يسمح لممارساتنا السوسيولوجية التخلص من معوقات تقدهما.

ولا يخرج علم الاجتماع في الجزائر عن هذه الحالة.

<u>مميزات الإنتاج التعليمي لعلم الاجتماع العربي:</u>

من مميزات الإنتاج التعليمي لعلم الاجتماع العربي النقائص في الكتب المستعملة في الجزائر والمغرب العربي، والمطبوعة في المشرق من حيث تكرار المواضيع وتحريف المعاني، مما يجعلها مجرّد مذاهب ونظم فرعية إيديولوجية، إضافة إلى عدم وجود المتخصصين في المجال السوسيولوجي، مما جعل أقسام علم الاجتماع مرتبطة بفروع معرفية أخرى ودعّم كونها أكاديمية لا تتجاوز جدران الجامعة. مما يؤكد قول الكثير من علماء الاجتماع لا سيما الدكتور" عبد الغني مغربي" الذي يجزم أن السوسيولوجيا في العالم العربي تدور في حلقة

مفرغة ...، لم تبرز من فرضية محدّدة ذات معنى، ومستخرجة من إشكالية دقيقة. ويرجع عدم الفعالية في ممارسة علم الاجتماع في المجتمعات العربية أساسا إلى ثلاثة مستويات هي:

1. **الضعف النظري أو الحاجز النظري:** معتبرا ضعف النظرية سببا وانعكاسا في الوقت ذاته، لأن أغلب علماء الاجتماع درسوا النظريات السوسيولوجية بصفة جد سطحية، ومنقولة بصفة آلية من مفكرين غربيين دون النقد البناء، مكتفين بالترجمة السطحية التي لا تؤدي إلى فهم عمق النظرية، بل تساعد على انتشار الرداءة.

وإزاء هذا الوضع يعطي الدكتور مغربي أربعة مراحل موضوعية دقيقة لفهم النظرية، بدءا بدراستها في النص الأصلي أو على الأقل من خلال الترجمة الدقيقة من طرف ذوي الخبرة. ثم محاولة نقدها من حيث الأرضية الاقتصادية، الثقافية... للمفكر والتعرف على السيرورة التاريخية الخاصة بالمجتمع الذي ينتمي إليه، قصد معرفة الأسباب المؤدية إلى استنباط النظرية، إضافة إلى الاطلاع على المناخ العلمي الذي عاش فيه المفكر. وكل هذا يؤدي إلى تفهم النظرية، ونقدها. وبعدها يتم أخذ موقف إزاءها، وأخيرا دراسة كيفية استغلالها أو إلغائها وتعويضها بأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع في حالة محاولة تكييفها.

2. **الضعف المنهجي:** الذي يكمن في غياب أ وشبه غياب العديد من التخصصات الهامة الناتجة عن عدم الاهتمام بتصنيف الشعب الأساسية في علم الاجتماع: السوسيولوجيا الاقتصادية، الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، علم النفس الاجتماعي، الإسلاميات, التاريخ. إضافة إلى ضعف استعمال اللغة العربية، وعدم وجود محاولة جادة لتكييفها أو إثرائها.

3. **الحاجز الاجتماعي:** يكمن في تكرار نفس المواضيع في الجامعات العربية، بصفة محافظة دون تشجيع الابتكار أو المواضيع الجديدة، مع التدخل القوي للعنصر الذاتي في الممارسة السوسيولوجية للمجتمعات العربية، مما يرسّخ الجانب الأكاديمي فيها وغياب فعاليتها في مختلف جوانب هذه المجتمعات.

واستنادا إلى كل من فكر ابن خلدون والتراث العالمي. فللخروج من النزعة الذاتية والمصالح الشخصية الضيقة للمشتغلين بالعلم، يجب استخدام الموضوعية كشرط منهجي

للقيام بأي نشاط علمي كأول قاعدة علمية، تليها جدلية الفكر والواقع، من خلال التعامل مع مختلف أبعاد الواقع لفهمه بدقّة مما يستوجب المعرفة التامة بتاريخ المجتمعات المغاربية حتى تخطط لمستقبلها، بتطبيق مبدأ الشمولية في دراسة الوقائع والربط بينها وبين وقائع أخرى. وهنا يُطرح التساؤل كيف يتمكن المشتغلين بالعلم فهم مجتمعهم إذا كانوا بعيدين عنه يدرسونه من الخارج وبأدوات أجنبية ورؤى مستوردة؟.

وانطلاقا من الوعي بعدم تطابق نسق المفاهيم الخاصة بالعلوم الاجتماعية بما فيها علم الاجتماع بين المجتمعات الغربية والعربية نظرا لنسبية هذه العلوم واختلاف هذه المجتمعات، نُؤكد فكرة أن علم الاجتماع على اختلاف اتجاهاته وانتماءاته الإيديولوجية والاجتماعية هو نتاج مجتمع في حقبة سياسية، اقتصادية وتاريخية معينة. فهناك ظروف أو خصوصيات بنائية وفكرية، أنتجت على المستوى المعرفي تراكمات نظرية واتجاهات فكرية معينة. فقد أبرزت التجربة السوسيولوجية الغربية العلاقة بين المستويين البنائي والمعرفي، وبينت أن توفر الحقل المعرفي في الغرب ه والسبب في ولادة هذا العلم، من خلال الصراعات التي أفرزها الوضع البنائي السائد، وما أنتجته من ظروف أبرزت إشكالية النظام المشكل لمحور التقاء كل الاتجاهات السوسيولوجية التي ظهرت على الساحة الفكرية الغربية، والتي كانت مصدرا للتراكم المعرفي لعلم الاجتماع في الغرب.

فالمؤشر الداخلي لتأزم الفكر السوسيولوجي الغربي هو انتقاد الانتظامية، وطغيان العرقية المركزية فيما يخص البعد التنموي[3]. وهذا ما يجعلنا نُركّز على الأحكام القيمية لهذه النظريات باعتبارها إحدى عوائق المقاربة السليمة لوضع المجتمعات المتخلفة، مرتكزين في ذلك على مفهوم "الخصوصية" لفهم الواقع المعرفي لعلم الاجتماع في مجتمعنا، محاولين تحديد مضمونه في الفكر العربي بطرح رؤية تحليلية نقدية،

وبهذا جسّدت الإشكالية، الجدل القائم حول وضعية علم الاجتماع في الجزائر ووصفته بالمتأزم لعدّة أسباب أهمها التبعية للأطر النظرية الغربية بمفاهيمها وتحليلاتها، ومختلف اتجاهاتها المنهجية. وترجع هذه الأزمة لتلك المتوطنة في البناء الاجتماعي، مما دفعنا للتركيز على العلاقة الجدلية بين العلم كنسق معرفي والظروف المجتمعية والبنائية

---

(3)- قصور النظريات التنموية في تفسير واقع البلدان النامية.

المتواجدة فيها، مبينين أن الخلفيات الإيديولوجية سببا في تشتت الأفكار والمواقف، مما زاد من حدّة الأزمة وتفاقمها. وقد أدت الآراء المتعددة والأطروحات فيما يتعلق بعلم الاجتماع في الجزائر إلى الحديث عن بروز خطاب سوسيولوجي عربي ناتج عن انشغالات واهتمامات المشتغلين في هذا الإطار بالإشكاليات المعرفية والبنائية. وهكذا تمّ إبراز بعض المواقف المتعلقة بتحليل هذه الوضعية وصياغتها، ومن ثمّ نقدها للكشف عن بعض خصوصيات علم الاجتماع، من خلال محاولة الإجابة على التساؤلين التاليين:

– ما هي مميزات البرنامج الأكاديمي لعلم الاجتماع في الجامعة الجزائرية؟.

– هل تعمل الجامعة من خلال هذه البرامج على فهم وتشخيص الواقع الاجتماعي الجزائري؟.

العلاقة بين علم الاجتماع والمجتمع:

يجدر بنا التركيز على أن كل تجربة سوسيولوجية نسبية، متأثرة بالظروف التاريخية والبنائية لمجتمع معين, ممّا ينفي صفة الشمولية والعالمية، فعلم الاجتماع الغربي ظلّ عاجزا عن تفسير واقع البلدان المختلفة رغم ادعائه بالعالمية من خلال إسقاط المفاهيم السوسيولوجية بأحكامها القيمية ونزعتها العرقية المركزية، واستعمالها كأدوات إجرائية مطلقة. وعلى الباحث الاجتماعي أن يستفيد منها بعد نقدها لأنها تحمل مضامين إيديولوجية وتاريخية تعكس مكان نشأتها وتطورها، ملحا على النقد الإبستمولوجي باعتباره وسيلة معرفية للكشف عن النسبية ومدى صلاحية هذه المفاهيم.

فمازال المتخصصين العرب يطرحون هذه القضية طرحا نظريا لا يعبر عن خصوصيات مجتمعاتنا مع هيمنة التبعية وعدم التوصل إلى رؤية متجانسة، إضافة إلى توظيف الإيديولوجية في التغطية على جوانب النقص في الجانب المعرفي عوض تحديد موقف إزاء التراث السوسيولوجي الغربي، واحترام الخصوصية التاريخية العربية لا برفض هذا التراث، وإنما بتصفيته، والعمل على تحقيق هوية معرفية تتماشى والإطار البنائي لهذه المجتمعات والممارسة الامبريقية عوض الاكتفاء بتقديم آراء نظرية كانت أو منهجية. وهذه أهم لأنّها تشكل أكبر حساسية يعاني منها علم الاجتماع العربي عموما والجزائري على وجه الخصوص، فالفصل بين هذين الجانبين المتكاملين جعل علم الاجتماع ينحصر في حدود الجامعة، ممّا أبعده عن المجتمع وعزله عنه وعن ثقافته، ولابد من التعمق في هذه المسائل

للوصول إلى حلول، أو بالأحرى منافذ للخروج من الرؤية السائدة حول هذا العلم، وإخضاعه للنقد هو نفسه حتى يساهم في عملية التنمية الشاملة.

حيث تُؤدي قضية الأحكام القيمية المتضمنة في بعض النظريات التنموية إلى عجزها عن فهم وتحليل الواقع الاجتماعي للبلدان النامية فتحرر علم الاجتماع من القيم في هذه الحالة هو أمر مستبعد، مما يفرض على هذا العلم في مجتمعنا تحديد إستراتيجيته كمصدر للأحكام القيمية التي تتماشى إلى حد ما مع ظروفه، حتى لا تفرض عليه قيم غريبة عنه. وعن استحالة التخلي عن هذه الأحكام أو استبعادها يقول" جمال بوقزاطة" أن " الباحث يرتكز خلال علاقته مع الواقع على أحكام قيمية، خاصة في اختياره للمقاييس التي تساعده على تحديد وحصر مجال بحثه "[4]. كما يرى أنه على العالم الاجتماع العربي أن يحدد الأبعاد القيمية والمعرفية التي تساعده على تحديد وظائفه أثناء نقد واقعه وتحليله، معتبرا أن النقد هو سبيل الإبداع انطلاقا من النسيج الموضوعي للمجتمع المطلوب تطويره على ضوء خصوصيته التاريخية.

ونجد هنا أن مسألة الخصوصية التاريخية مفقودة في أغلب النظريات التي حاولت دراسة وفهم المجتمعات النامية،فالالتباسات الناجمة عن استعمال هذا المفهوم مختلفة وكثيرة، ولا مفر من استخدام النقد الإبستمولوجي كأداة معرفية للكشف عن أبعاد هذه الخصوصية فيما يتعلق بالموقف إزاء الاتجاهات السوسيولوجية الغربية ، والعلاقة مع التراث وكذا التعامل مع الواقع المحلي.

وتتميز النظريات الغربية المسقطة على مجتمعاتنا بنزعتها اللاتاريخية بإهمالها لخاصيتي الزمان والمكان في محاولة الوصول إلى مستوى القوانين الطبيعية. هذا ما يستدعي القول أن خصوصية المجتمعات العربية بينت عدم صلاحية نماذج التنمية الغربية لمعالجة مشاكلها، مما يستوجب إعادة النظر فيها. ولا يقصد بالخصوصية البحث عن عروبة علم

---

1. لمزيد من الإطلاع، انظر: جمال بوقزاطة، خصوصية علم الاجتماع في الوطن العربي، "دراسة تحليلية نقدية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 1989.

4- نفس المرجع، ص 144.

الاجتماع. وإلاَّ وقع في المركزية العرقية، كما لا يعني كذلك رفض أي تعامل أو اتصال مع التراث السوسيولوجي العلمي، وإنما " هي القاعدة الأساسية التي تمكنه من التحرر من التبعيات المتحكمة في ممارسته بطريقة منهجية " حيث [5] . جُعل الواقع العربي كمجال يبرهن على صحة هذه النماذج والنظريات المطبقة، ممّا أنتج تحليلاً مطبقا في واقع آخر، ويرجع هذا النزيف إلى عدم طرح الإشكالية الأساسية لعلاقة العلوم الإنسانية والشروط الاجتماعية والثقافية لإنتاجها في الساحة الثقافية، وعدم التساؤل بعد عن الحدود المميزة بين هذه العلوم والمنظورات الإيديولوجية المؤثرة على واقعنا. مما يحتم وجوب النظر في هذا المفهوم من المنظار السوسيولوجي باعتباره مفهوما يعني علميا فقط مجموعة الظروف ذات طبيعة اجتماعية و[6] اقتصادية سياسية تشكلت في ظروف تاريخية محدّدة . حيث تنتج هذه الخصوصية عن التفاعل المستمر بين المجتمع وأوضاعه الاجتماعية داخليا وخارجيا، ولا تتصف بالانسجام الدائم، بل قد تكشف أيضا عن بعض التناقضات في جميع مستويات الواقع المادي والفكري معا، ممّا يجب اعتبارها عنصرا متغيرا.

وانطلاقا من رفض الفصل بين المنهج ومادة التحليل، أين أصبح علم الاجتماع الغربي هو المنهج والمجتمعات العربية هي مادة التحليل وبالتالي موضوعا بالنسبة لعلم الاجتماع الغربي بمختلف أدواته وأساليبه المنهجية والنظرية مما يتنافى مع مبدأ الخصوصية التاريخية المشكّلة الإطار الضروري والمنطلق الأساسي لكل إبداع سوسيولوجي عربي، نُؤكد على وجوب النظر في هذا البعد التاريخي ورفض الصيغ الجاهزة.

إضافة إلى ما سبق، مفهوم النقد الإبستمولوجي يعتبر ضرورة للمراجعة الدقيقة للمفاهيم والنظريات، ويربط مع الخصوصية التي يقتضي تحقيقها اختبار النظريات والمناهج ونقدها احتراما لمراحلها التاريخية.

وإذا ما اعتمدنا على نظرة كل من "أنور عبد المالك" و"عبد الكريم الخطيبي" فيما يتعلق بمسألة النقد نجد أن أهمية هذا النقد عند أنور عبد المالك تعطي الأهمية لعلم الاجتماع حين يمارسه على نفسه، فلا يهم التراكم الكمي بتراكم الأبحاث، بل التأسيس الكيفي لممارسة

5- نفس المرجع،ص 150.

(6)- نفس المرجع، ص152.

البحث العلمي الخاص به، مما يمكنه من إعادة النظر النقدية للمفاهيم التي يستخدمها، لأنه يرى أن بناء المفاهيم هي المشكلة الأساسية التي تواجه علم الاجتماع غير الغربي. وهكذا يتم بناء العلوم الإنسانية بناءا جديدا يجمع بين الصفة العلمية للمفاهيم، وقدرتها الإجرائية.

أما "عبد الكريم الخطيبي" فيحث على النقد المزدوج المتمثل في:

- ✓ تفكيك المفاهيم التي تتكلم عن الواقع العربي، بمنظور عربي وإيديولوجية متمركزة حول الذات لتحريرها من التمركز.
- ✓ نقد المعرفة والكتابة السوسيولوجية المنجزة من مجتمعات العالم العربي حول ذاتها مركزا على كتب ابن خلدون في هذا المستوى من النقد.

وهكذا فهو يعتبر النقد المزدوج الوسيلة الوحيدة لتجاوز الممارسات الفكرية القائمة على الإعادة والتكرار، من أجل الحصول على معرفة أقل استلابا، وأكثر تكيفا مع خصوصية الموضوع المطروح لبناء مفاهيم تسمح لعلم الاجتماع بمواجهة موضوع معرفته، فيتحرر ويصبح شاملا للزمان، المكان والمعرفة في إطار تاريخي، فلا وجود لعلم كلي ينطبق على جميع الحالات والاختلافات الاجتماعية، وكل معرفة سوسيولوجية متجدّدة على الدوام.

ومن أجل الكشف عن العوائق النظرية والبنائية المميزة للوضع الراهن لعلم الاجتماع في الوطن العربي عموما يستلزم الربط بين هذين المستويين ليتعدى النقد الإبستمولوجي المستوى النظري أو المعرفي لتشمل المستوى البنائي.

<u>البرامج الأكاديمية: وسيلة اتصال بين الجامعة والمجتمع:</u>

يعتبر التعليم وظيفة اجتماعية، يُفترض أن يُكَوِّن إطارات مؤهلة في مختلف مجالات المعرفة والفعل، " ويساهم في ترقية المجتمع تكنولوجيا، كما يجب أن يكون عامّا في إطار التكوين الثقافي، إضافة إلى احتوائه على مضمون جديد مكيف حسب الحاجة الوطنية، وذلك بإعادة تشكيل سياسة حقيقية للتربية والتكوين العلمي والتقني".[7]

ومن هنا يتوجب أن يكون هذا البرنامج، مرنا، قابلا للتعديل حسب المستجدات في مختلف الميادين، مكيفا حسب الحاجة الإجتماعية وخاضعا للنسق الثقافي القائم. حيث تقوم

([7])- Malika Téfiani. Université et nouvelles technologies en Algérie. Geneve-Afrique, vol 28, N°02, 1990, p 112.

الجامعة بدور أساسي في توجيه العلاقة بين العلم المدّرَّس والواقع الإجتماعي، فهي تعطيها طابعا مميزا حسب خصوصياتها، من خلال المبادئ الأساسية التي يحملها البرنامج الرسمي الذي يؤثر على الطلبة بمختلف اتجاهاته بعد تخرجهم وتفاعلهم مع المجتمع. ويستوجب هذا، وضع برنامج معبّر، وعدم الإقتصار على الجمع التسلسلي للمعلومات، لأنّ التكوين يأخذ معناه عندما يُعطي للفرد الفعالية الإجتماعية ويُطوِّر قدراته التكيفية وإعادة الوقائع.

ويتجسّد هذا العمل من خلال التسيير العقلاني وتطوير برنامج يسمح بانتقاء وتكييف المحتوى مع الوقائع، "فعوض أن تفرض الجامعة تعريفها الخاص بالبرامج في نص مجرد، أصبح المجتمع هو الذي يُعبّر عن احتياجاته من الإطارات المؤهلة للقيام بمسؤولياتها، وتميل في ذلك نحو التجربة الإجتماعية مع ضرورة التربصات في مجال النشاطات التربوية، ويجب أن تحتل مكانة في المخططات التعليمية".[8]

ويتفق الجميع أنّ قطاع التعليم العالي في بلادنا، عرف عموما تطورات هامة من ناحية الهياكل القاعدية، وعدد الأساتذة والطلبة المسجلين في مختلف المعاهد، حيث أصبح عدد الجامعات والمعاهد العالية هاما جدًّا.

"لكن هذه التطورات لم يصاحبها تطورا في محتوى البرامج الدراسية، وطرق التدريس والبرمجة، حيث بقيت أغلب هذه البرامج من دون تغيير لمدة طويلة (...) ممّا أثر على الطلبة والأساتذة، وأدى إلى انخفاض مستوى التعليم الجامعي في الجزائر. ويكمن الحل في مراجعة محتوى البرامج الدراسية وطرق التدريس، وجعلها مسايرة للتطورات الدراسية في ميادين العلوم المختلفة".[9]

فانطلاقا من أساس أن التغيرات المستمرة في المجالات العلمية والتكنولوجية، تُملي مزيدا من الاهتمام بمحتوى التعليم ومناهجه، وتحديث خططه، وربطه بحاجات الإنتاج الاقتصادية والإجتماعية...، مما ييسّر الربط العضوي بين متطلبات القوى المتجددة وما هو موجود في مستويات التعليم العالي، وعكس مستلزمات تطوير شتى جوانب الحياة في ضوء

([8])- مراد بن اشنهو ،نحو الجامعة الجزائرية، تأملات حول مخطط جامعي. ترجمة عائدة أديب بامية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1981.، *ص22.*

([9])- صادقي عبد الرحمان، "التعليم العالي 1992-1994"، مجلة ربع سنوية يُنتجها الديوان الوطني للإحصائيات، رقم 38. ص 15.

التطورات الجديدة. وممّا يلفت النظر أنّه رغم التعديلات القائمة في محتويات البرامج الدراسية في جامعاتنا، إلاّ أنها لم تستطع لحد الآن الإجابة على المتغيرات الجديدة كمًّا وكيفاً، فالكل يُجمع على وجود هوة بين البرنامج الأكاديمي –لا سيما في العلوم الإجتماعية– والواقع بكل جوانبه، وأصدق حَكَمٍ هو الواقع الذي يبين "عدم توافق الإعداد مع حاجات المجتمع وأنساق تنميته، حيث يغلب على التخصصات الإعداد النظري، كما لا تتمتع بمرونة تعديلية أو تطويرية تواكب سرعة تطور وسائل الإنتاج"[10]، وهكذا فقد بات واضحا، أنّه من أكبر التحديات التي تواجه جامعاتنا عدم تمكنها من ربط برامجها ومدخلاتها، باحتياجات التنمية، ومتطلبات سوق العمل.

فما هي يا ترى مميزات البرنامج الأكاديمي لعلم الاجتماع في الجامعة الجزائرية؟ وللإجابة على هذا التساؤل الجوهري، نجد أنه إثر التحولات التي عرفها مجتمعنا، والتي تطلّب أن يكون قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في مستوى معطياتها الجديدة، مازال المشكل يُطرح في إطار محتوى البرامج التي تخضع للنصوص الحاملة لإصلاح التعليم العالي والتي ترجع لسنة 1971، رغم محاولات التقدم (بالمقارنة مع البرامج القديمة)، وتكيفها مع السياق الوطني، حيث تتطلب إعادة النظر في الصميم. فهناك عدة مقاييس ذات اتجاهات نظرية، وتحمل البعض منها مضامين تجاوزها الزمن، " ورغم أن تعليم السوسيولوجيا المعتمد حاليا يشمل برامج تبين إرادة متفتحة على الحقائق الإجتماعية للوطن، لكنها لم تصل إلى العمق."[11]

<u>علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية:</u>

سيتم التطرق إلى جانب المضمون والمحتوى، أي الكيف المندرج تحت مختلف العوامل المتداخلة في التطور النوعي لهذا العلم، من حيث مردوديته ومدى فعاليته في المجتمع. انطلاقا من البرامج التي تعتبر العنصر المادي الذي يصل بين الجامعة والمجتمع بكل مكوناتهما.

([10])– نزار الزين، "الخلفيات و الآفاق التربوية في توجهات العلوم الإنسانية و برامجها". <u>الوحدة</u>، المرجع السابق، ص 171.

([11])- Safir Nadji, <u>essai d'analyses sociologiques (culture et développement)</u>. Alger: ENAL, tome 1, 1985.
O. P. Cit., p 29.

لكن قبل ذلك، نشير أن الأسباب التي دفعت إلى إحداث علم الاجتماع في جامعة الجزائر هو" الشعور بمحاولة لا مركزية التعليم، استجابة لرغبات وتطلعات المثقفين في الجزائر، إضافة إلى معرفة الشعب الذي يسكن معه هؤلاء المثقفون(...) حيث لم يكن هذا الفرع المعرفي مستقلا بذاته، بل تابعا لمعهد الحقوق، وموجّها للطلبة الذين هم بصدد تحضير دكتوراه العلوم السياسية والاقتصادية، وذلك للتعرف على عادات ومؤسسات هذا المجتمع.[12]

وتبقى المرحلة التأسيسية الأولى لهذا العلم مبهمة لعدّة أسباب من بينها إهمال التأريخ من طرف المختصين، إضافة إلى استيلاء الفرنسيين على الأرشيف وتعمّد إتلافه، إضافة إلى عدم اهتمام السلطات بجمعه وتنظيمه. كما نشير إلى أنه ما بين 1962 و1972، تكونت فئة من السوسيولوجيين حسب النموذج السوسيولوجي التابع للإطار الليبرالي للجامعة الفرنسية، وكان عدد الطلبة قليلا جدا، أما الأساتذة فكانوا مفرنسين، مع هيمنة المدرسة الوضعية على الجانب الفكري، وإحساس بالماركسية من طرف الطلبة الجزائريين كمرجع مضاد لتصور كل من فرانس فانون، مصطفى لشرف، ابن خلدون. كما كان الجانب السياسي والإيديولوجي يطغى بقوة على الأكاديمي والعلمي.[13]

وقد ظل التوجه الفرانكفوني للخطاب السوسيولوجي قائما داخل الجامعة الجزائرية حتى عام 1971، حيث عُنِيَ بالتنظير الذي يفتقر إلى الدراسات الميدانية الواقعية، كما تميز بالاهتمام بدراسة أعمال دوركايم، ويكاد يقتصر على النقل والتحصيل دون التأصيل والتحليل. فرغم الإصلاحات، لم يتم إحداث التغيير المطلوب، من خلال التقويم الشامل لما خلفته السوسيولوجيا الاستعمارية من حيث الممارسة البيداغوجية والبحثية، ومقتضيات فهم طبيعة التحولات والأحداث المستجدّة، حيث "نجد الكثير من النظريات والتيارات الفكرية

([12])_ Réné MAUNIER, Mélanges de sociologie nord-africaine, programme d'une sociologie algerienne. Librerie félix alcon, 1930,p 36.

([13])- لرجان عمر. "المجتمع الجزائري و الممارسات السوسيولوجية." جامعة الجزائر: الملتقى الوطني الثاني لمعهد علم الإجتماع. 11-12نوفمبر 1997، مداخلة حول الفاعلون السوسيولوجيون.

التي ظهرت على الأرض الأوروبية انطلاقا من إشكاليات لها خصوصياتها، قد نُقلت كما هي إلى الجامعات العربية لتردّد فيها بشكل آلي."[14]

وقد ساد في تكوين علم الاجتماع مناخ فكري نابع من الفكر الاشتراكي المتميز بهيمنة خطاب ذو نزعة إيديولوجية وسياسية، إضافة إلى تواجد خطاب ليبرالي، مع وجود تيار إسلامي بصفة ضعيفة في تلك الفترة. وهكذا تم وضع برامج التكوين في علم الاجتماع لخدمة المحاور الكبرى الخاضعة للسلطة، ونموذج التنمية المعتمد. مما جعل التخصصات المُدرّسة آنذاك منسجمة مع أهداف الثورات الصناعية، الزراعية، الثقافية، وقد حُصر الطلبة في تخصّصين هما: علم الاجتماع الريفي–الحضري، وعلم الاجتماع الصناعي.

أما فيما يخص الجانب الثقافي، فلا تتجاوز وحداته إلا فيما تقرّر في الاقتصاد كمواد مكملة، بينما لم يُخصّص لدراسة وتحليل المجتمع الجزائري، إلا وحدة واحدة ضمن البرنامج وهي "التحليل الإجتماعي للتاريخ الجزائري"." وإذا اعتبرنا الوحدة المخصّصة لدراسة مواثيق الثورة تدخل ضمن خصوصيات مجتمعنا، فيكون البرنامج قد تضمّن بذلك وحدتين مقابل ستة وحدات للإقتصاد، أما بقية الوحدات المقرّرة فتتميز بالعمومية، حيث أنها في مجملها لا تتعدى كونها نظريات عامة تصلح لكل المجتمعات."[15] حيث كان هذا النوع من التكوين يركز على الجانب الاقتصادي على حساب القطاعات الإجتماعية والثقافية. وبهذا، فإن التكوين كان يخدم الاتجاهات السياسية القائمة. والاهتمام بمستقبل الممارسة السوسيولوجية في الجزائر يتطلب تشخيص أهم المنطلقات النظرية والفكرية والمنهجية السائدة في ميدان البحث السوسيولوجي، الذي يدرس الواقع الموروث أو المستقبل.

([14])- علي الكنز، حول الأزمة: 5 دراسات حول الجزائر و العالم العربي. الجزائر: دار بوشان للنشر،1990، *ص 142.*

([15])– محمد خالد، التكوين و البحث السوسيولوجي. عن أعمال الملتقى الوطني الثاني حول علم الإجتماع في الجزائر: المجتمع الجزائري و الممارسات السوسيولوجية، الورشة رقم (1): علم الإجتماع في الجزائر، مؤسسات، فاعلون و ممارسات، مجلة البحوث السوسيولوجية. عدد 1، السنة 2000، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، 11–12 نوفمبر 1997، ص 15.

وكنتيجة من بين نتائج إصلاح 1971 ظهرت فئتين من التكوين في العلوم الإنسانية، تحمل كل منها اتجاهات مختلفة هما: المعربين والمفرنسين. حيث يميز حمداش عمار "فئة المعربين التي درست نصوصا بالعربية على أنّها ذات أصل أنجلو سكسوني، أنجزت دراساتها العليا في إنجلترا وأمريكا، وفئة المفرنسين الذين بدءوا في التعريب، المتجهين أكثر إلى السوسيولوجيا الفرنسية المتميزة باتجاه نظري أكثر عمقا ونقدا، فالجانب الإمبريقي موجود أكثر عند المعربين والجانب النظري (الماركسي أو البنيوي،...) موجود أكثر عند المفرنسين."[16]

ومن هنا تبرز المفارقة البيداغوجية في علاقة الأستاذ والطالب من حيث إيصال المعلومات، ممّا يخلق قطيعة بينهما. ففي حين نجد أن أغلبية الأساتذة مفرنسين، نجد طلبتهم معربين فيحدث خللا في الانسجام الذي يُفترض أن يقوم بينهما على أساس أنّ اللغة دورا حاسما كنقطة اشتراك بين أطراف العملية التربوية. وتتعدى نتائج هذا الخلل فترة التكوين لتظهر بوضوح عند خروج الطلبة للحياة العملية. ومن بين هذه النتائج أن يجد الطالب المعرب نفسه تائها في مؤسسات تسير بالنظام القديم، معتمدة اللغة الفرنسية، انطلاقا من القطيعة القائمة بين الجامعة والمؤسسّات الاقتصادية. التي مازالت تسير باللغة الفرنسية وترفض المتخرجين المعربين لاسيما في العلوم الإجتماعية.

أما عن المواضيع التي ميزت هذه الفترة فكانت متمركزة حول الريف، والتنمية الزراعية والخدمات الإجتماعية. أي كل ما له علاقة بنتائج الثورة التحريرية، أما في الثمانينات فقد ترسخ علم الاجتماع من الناحية الكمية، حيث ارتفع عدد الدفعات والأساتذة، وعدد الأساتذة المناقشين لأطروحات الدولة، وبهذا أصبح الجانب المؤسساتي لعلم الاجتماع قويا في الساحة الأكاديمية، وفرض نفسه كعلم قائم، وتدعّم من خلال البحث واللقاءات ونشر الأفكار، وبرزت ظواهر اجتماعية جديدة في مختلف المجالات. أمّا اليوم فقد تنوعت الاهتمامات وشملت مشاريع جديدة، فمع استمرار الدراسات الريفية واتخاذ صورة مستقلة نوعا ما عن السياسة، أخذت ظاهرة الشباب والحركات الإجتماعية اهتماما واضحا.

البرامج الدراسية في علم الاجتماع:

([16])- حمداش عمار، "وضعية البحث السوسيولوجي في الوطن العربي" (الدراسات الإجتماعية في الوطن العربي). المستقبل العربي، العدد 134، أفريل 1990، ص69.

يُعتبر علم الاجتماع مادة علمية تساهم في التنمية. مما يستوجب الانسجام بين دروس هذا العلم والمشاكل الأساسية للمجتمع، لا من خلال الشعارات والجانب النظري، وإنّما من خلال التطبيقات الواقعية، من أجل إنتاج علم سوسيولوجي للبلدان النامية– بما فيها المجتمع الجزائري– يتماشى مع اهتماماتها وتطلعاتها. و" يمثل التحكم في علم الاجتماع أحد المظاهر السياسية لعدم التبعية...، من أجل إعادة التلاؤم الاجتماعي الشامل... لكن الصورة التي تنظر من خلالها الشعوب النامية إلى نفسها ليست ظاهرة من الظواهر الأصلية لثقافتها، لقد اتخذت بأوسع معانيها، ولكنها عبارة عن إبداع منقول ومرفوض يمثل أحد مظاهر السيطرة الخارجية الحالية أو الماضية. فما هي إلاّ نقلا بسيطا لمشاكل ونتائج مجتمع متطور إلى مجتمع يتطلع إلى التطور"[17].

وتُحتم الضرورة هنا معرفة عالم الاجتماع لخصوصيات مجتمعه، ويهتم بكل ما يجري داخله مبتعدا عن كل الإيديولوجيات السائدة، فيصبح بذلك محركا للبحث في العلوم الاجتماعية. وتطرق "محمد بشير" في دراسة تندرج ضمن إطار علم الاجتماع المعرفة، أو ما يسمى بـ "سوسيولوجية علم الاجتماع" الذي يعتبره "**بودون**" أنه الجزء من علم الاجتماع الهادف إلى دراسة الظروف الاجتماعية المساعدة على إنتاج المعرفة، ونشر الأفكار."[18] إلى مضمون البرنامج الرسمي لعلم الاجتماع الذي عرف طورين أساسين: قبل عملية الإصلاح وبعده وما أحدثه من تغيرات على مستوى علم الاجتماع في جميع التخصصات:

مضمون البرنامج قبل الإصلاح:

اتصف البرنامج في هذه المرحلة بالفصل بين الجامعة والظروف الاجتماعية وكذا اهتمامات المجتمع الجزائري, ممّا يُفقد الشهادة الجماعية فعاليتها ولا يعطيها أهمية ملموسة واقعية، مكتفيا بمجرد معطيات نظرية بعيدة عن مشاكل المجتمع. رغم أنه من المفروض أن تكون" البرامج التعليمية المختارة لنشر المعارف مستوحاة من الواقع الاجتماعي الذي يُعبّر

(*17*)- من الخطاب الافتتاحي، مجلة الجامعة، رقم 01. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1975، ص ص20،19. نقلا عن محمد بشير، مدخل لدراسة علم الاجتماع في الجزائر ما بين 1972-1982. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994. ص03.

(18) نفس المرجع، ص8.

عنه, لذا تطلب هذا الأمر إصلاحا موضوعيا من أجل إخراج الجامعة من خدمة مصالح المستعمر وتكريس هيمنته الثقافية والإيديولوجية...حيث كانت الاتجاهات التعليمية تُعطى من الزاوية الاستعمارية وبمناهجها "[19]

وقد هدف هذا الإصلاح إلى تغيير محتوى البرامج, وطرق التدريس من أجل تحديد مواضيع وطرق البحث بطريقة فعاله ومردود أكبر." فهو ليس تلقين مفاهيم فحسب، وإنما تلقين تقنيات ميدانية لتحويل الواقع الاجتماعي "[20].

<u>أما عن مضمون البرنامج بعد الإصلاح:</u>

فيحصر المؤلف الميزة العلمية للتيار السوسيولوجي في هذه المرحلة في:

- ✓ شرح الظواهر الاجتماعية في شموليتها.
- ✓ التجريب،
- ✓ المذهب السيكولوجي (المهتم بعلاقات الشخص مع الجماعة).
- ✓ العلاقة بين المدينة والريف (من أجل التوازن وتكافؤ الفرص).
- ✓ العلاقة الإنتاجية في المؤسسات الصناعية (علم اجتماع العمل).
- ✓ البنيوية الوظيفية (فلكل مجتمع أن يخلق البنيات الكفيلة للقيام بالوظائف الأساسية حتى يعيد إنتاج نفسه، وتبحث البنيوية الوظيفية فيما إذا كانت البنيات الموجودة واقعيا تتماشى والوظائف المراد تحقيقها من طرف النظام الاجتماعي).

ومما يلاحظ في البرنامج حسب "محمد بشير"هو التجزئة المفرطة للمقاييس مما يخل بتجانسه ويصعّب ابراز اتجاهاته بسبب تداخل مواده، فهو برنامج مبهم وغامض حتى بالنسبة للأساتذة أحيانا. ويرى أنه ربما يمكن اعتبار غاية شمولية البرنامج المحتوي على عدّة علوم كالإقتصاد، علم االنفس، التاريخ والإحصاء... هي تعليم متكامل يساهم في تكوين

---

(19)- مجلة الجامعة ص 21، نقلا عن نفس المرجع، ص 15

(20)- إصلاح التعليم في الجزائر، مجلة تصدرها وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 1977، ص35، نقلا عن محمد بشير، نفس المرجع، ص17.

علماء اجتماع تقنيين، تطبقيين. كما يبين الضغط الذي يلقاه الأساتذة حين يجدون أنفسهم يطبقون برامج خارج إرادتهم، ممّا يفقدهم الدور الذي يجب عليهم القيام به على أكمل وجه.

وانتقد الاتجاهات الأساسية لتلقين البرنامج باعتبار مضمونه يأخذ طابعا معرفيا نظريا مجزءا يفقد فعاليته في التعامل مع الواقع الاجتماعي، حيث يصبح مجرّد سرد للحوادث والظواهر الواقعة تاريخيا، فيكون بذلك ثقافة عامة لا غير.

ويدعم الكاتب قول "بورديو" و"باسرون" "في أنّ المثقفين هم المنتوج الجاهز من الجهاز التعليمي، وأنّهم مكلفون بالسهر على هذا المنتوج"[21]. حين يتكلم عن الأستاذ الذي ينفذ برنامجا مسطرا دون أي تدخل منه، فيفتقد بذلك دوره كمعلم أو مدرس مبدع، ليصبح مجرّد موظف، فيكون على حدّ قوله "مثقفا موظفا، أي وكيلا للدولة أو ما يمكن تسميته وكيل التنمية"[22].

أما عن الاتجاهات الأساسية لتقلين البرامج، فيجسّدها في الاتجاه الوضعي، الوجه الفلسفي وعلم الاجتماع التحليلي. ويتعرض إلى كيفية مساهمة علم الاجتماع في تكوين الإطارات السوسيولوجية بإبراز ميادين هذا العلم وحصر أهدافه في حل المشاكل المؤسسات الاجتماعية وتنظيم ودراسة الواقع، والممارسة الإيديولوجية والثقافية وكذا المساهمة في عملية التنمية بحل المشاكل اليومية والمشاركة في وضع الخطط الاجتماعية والاقتصادية للنمو.

وأبرزت أفكار المؤلف وجود تناقض بين مضمون البرنامج وطريقة إلقائه، فبالرغم من امتداد فترة طويلة على تطبيق الإصلاح الجامعي الهادف إلى الإبداع والتجديد، إلاّ أنّه ما زال يلقي بطريقة بيداغوجية تقليدية غير مشجعة على الابتكار والإبداع.

(*21*)- Bourdieu (p) ; Passeron (cl). La reproduction. Paris : Ed. Minuit, 1970, p 230.

(*22*)- Jagloul (A). In Algérie Actualité N°846. Du 7 au 13 janvier 1992. *نقلا عن محمد بشير, نفس المرجع, ص24.*

وبعد ما تمّ التطرق إلى وظائف علم الاجتماع التقنية والإيديولوجية والثقافية تبين عدم وضوح وظيفته الحقيقية، نظرا للتناقص الموجود بين التكوين والتشغيل، مع انعدام مخطط شامل يربط حاجيات التنمية من حيث الإطارات. وبالتالي على عالم الاجتماع أن يخدم ويرتبط بالتحولات الاقتصادية لصالح تقدم المجتمع الجزائري مع دوره في التوعية المرتبطة بواقع هذا المجتمع في جميع الميادين.

ونتفق مع الباحث حين يقول أن الجزائر تعتبر المدرسة الأولى التي أُقحمت للتجارب السوسيولوجية الغربية، لا سيما الفرنسية، كما أنها البلد الوحيد الذي لم يُنظّم ويرتب الأرشيف الخاص بهذا العلم، ممّا يصعب البحث في هذا الموضوع.

علم الاجتماع الأكاديمي والخصوصية الإجتماعية للمجتمع الجزائري:

"إن للمجتمعات والثقافات وجوداً متقلبا على الدوام، فهي في تدفق مستمر، مشكِّلة حزمة من الظاهرات المستعارة والمستوعبة في أغلب الأحيان، وهي متفككة على الدوام ليُعاد تنظيمها خلافا على ما كانت عليه"[23]. وهكذا يتبين مرة أخرى أن الثقافات تختلف من حيث البنية وماضي كل منها، وعلى الفرد أن يعرف مميزات ثقافته في إطار مجتمعه، حتى يتمكن من فهم مختلف النماذج. ومن هنا تبرز المقارنة بين هذه الأخيرة لمعرفة الصالحة منها. حيث تطرق الكثير من المفكرين الجزائريين لهذه النقطة، مبرزين خطأ إهمال خصوصية مجتمعنا، لما لهذا من نتائج سلبية في مختلف المستويات التي تنعكس بدورها على مردود المؤسسة الجامعية عموما، وتخصصات علم الاجتماع على وجه أدق. منهم الدكتور عبد الغني مغربي الذي يجزم أنّ "العلوم الإجتماعية التي تُدرَّس في الجزائر لا تتجاوب مع حقائق بنياتها كما أنها لا تتجاوب مع حاجياتها الأساسية، لعدم توافق الجهاز التصوري المستعمل مع نوعية الظواهر الإجتماعية للبلاد... ثم أن مجموع الموضوعات وتوجيه التعليم بأنواعه يكشفان عن انحراف

([23])- A. Laraoui, L'idéologie arabe contemporaine. Préface de Maxime Rodinson, (1), Paris : Maspero, 1967, p 5.

نقلا عن :

عبد الغني مغربي، الفكر الإجتماعي عند إبن خلدون، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 204.

الأولوية التي من اللائق أن تُعطي لبعض المواد"[24]. ويُرجع هذه الظاهرة لما يُسمى بالعلوم الإجتماعية المستوردة نظرا لقابلية تأثر معظم الطلبة المتشبعين بالثقافة الغربية عن مجتمعهم، ممّا يُبعدهم عن الحقيقة ويجعلهم يعيشون في عالم خيالي، يرى أنه يتجسّد في دروس علم الاجتماع.

ويضيف أنّ الجيل الأوّل لعلماء الاجتماع أنشئ المادة السوسيولوجية من خلال قواعد رسمية أكاديمية بحتة، متسمة بطابع اصطناعي. فهم لم يُنشئوا القواعد الكيفية للعلم، والمتمثلة في الأخذ بعين الاعتبار خاصيات المجتمعات العربية، بما فيها الجزائر باعتبارها جزء ينتمي إلى هذه المجتمعات جغرافيا وحضاريا."[25]

وبهذا فإن علم الاجتماع الأكاديمي مازال تابعا للإيديولوجيات الأجنبية، ففي الوقت الذي تفرض فيه التغيرات العلمية والاكتشافات محاولة تحصيل المكتسبات الجديدة، عبر التغير السريع الذي يُحول شروط ومناهج الفعل، نجد أن علم الاجتماع يتواجد في عمق الأزمة أكثر من أي علم أو مهنة ثقافية، من خلال الانطباع الذي مُؤدّاه أن كل شيء قد قيل في هذا المجال، وأن أي تدخل يجد نفسه يُعيد ما قاله السابقون.

إذن من خلال تقويم المُمارسات السوسيولوجية الحالية لمجتمعنا نجد أنها تابعة للسوسيولوجيا الغربية"حيث تأخذ هذه التبعية أشكال التكرار والتقليد، ممّا يُؤدي إلى انحراف قضايا وإشكاليات العالم الغربي داخل البنى الثقافية والإجتماعية لعالمنا. وتتعدّد هذه الأشكال وتختلف مع اختلاف التاريخ الاستعماري الذي عرفته بلادنا ومع سياستها الحاضرة ومع تاريخ مؤسساتنا الجامعية ومدى تماسكها"[26].

وتشمل هذه التبعية جانبي المضمون والمنهجية، ويضيف "علي الكنز" أنّ إيجابيتنا تجاه النظريات السوسيولوجية الغربية جعلتنا نُتقن التعليم في هذا المجال. إلاّ أنها لم تُعطنا

([24])- نفس المرجع، ص201.

([25])- عبد الغني مغربي، وجود و عدم وجود السوسيولوجيا في البلدان النامية، نموذج العالم العربي. محاضرة في مقياس التحليل النقدي للنظريات السوسيولوجية، ألقيت بتاريخ 1997./02/19

26)- علي الكنز، "المسألة النظرية و السياسية لعلم الاجتماع العربي". المرجع السابق، ص 99.

الأدوات اللازمة لمعالجة قضايا واقعنا الذي يختلف في تكوينه، ويزيد تعقيدا على واقع المجتمعات الغربية، لذا تبقى أغلبية الأبحاث عقيمة، إذ تُؤدي في أحسن الحالات إلى تجميع معلومات تجريبية يُعاد تركيبها في إشكاليات مصطنعة لا تُلائم الواقع.[27]

وهكذا يتبين غياب الخصوصية التاريخية لمجتمعنا وما يتصل بها من خصوصيات في مختلف المستويات، ممّا يستوجب إعادة النظر في مقوماتنا الثقافية وتراثنا، عن طريق تقييمه موضوعيا دون تهميش الرصيد المعلوماتي السوسيولوجي الغربي، بل إضافة ما هو نابع من مقوماتنا، لمحاولة تشخيصها، والخروج بنظرية خاصة بنا.

وتُطرح هنا أيضا العلاقة بين الكم والكيف مرّة أخرى، حيث نجد عددًا من المؤلفات والمشتغلين في علم الاجتماع. لكن هذا لا يعني أن هذا الجانب قد نال حقه، فنادرًا ما نجد مؤلفًا يحمل صفة الإبداع، أو على الأقل تشخيص ما هو موجود حسب خصائص مجتمعنا، لأن أغلبية المؤلفات ما هي إلاّ نقلاً أو ترجمة لمؤلفات ونظريات غربية، لا تصلُح لمجتمعنا، الشيء الذي عَدَم إنتاج سوسيولوجي جزائري.

وإذا حاولنا معرفة السبب في ذلك فنجد أن هناك عوامل متعددة قد أدّت إلى هذه النتيجة، قد ذكرناها سابقا. في حين أننا سنعيد الكلام حول البرامج الدراسية ، حيث نجد أن جامعتنا حاليا تُساهم إسهاما محدودًا في مجتمع المعرفة، وواقع المجتمع الجزائري على وجه الخصوص. بالرغم من أنّ دورها يكمن في وضع برامج دراسية معبّرة، والسير بالتعليم لصالح المجتمع. "حيث أنه لم تجر حتى الآن دراسة تحليلية للمقررات أي البرامج التي تُدَرَّس في الجامعات، ومدى ارتباطها بمشاكل المجتمع، ونجد أن ما يُدرس من مواضيع علم الاجتماع يدخل في إطار المفاهيم الأجنبيّة"[28]. وللخروج من هذه التبعية يجب تخطيط البرامج الدراسية بعقلانية تماشيا مع الخصوصيات الزمنية والثقافية للمجتمع، وقد أعطى "محمد نبيل السمالوطي" في كتابه "علم اجتماع التنمية" مبادئ بناء نموذج خطة العمل المحلي في إطار عملية من التنظيم، حيث تنطبق هذه المبادئ على تخطيط البرنامج الرسمي، من أجل إعطاء معرفة فعالة. ويشتمل هذا النموذج على المبادئ التالية: "الواقعية، الشمولية، المرونة،

---

(27)- نفس المرجع ، ص142.

(28)- فؤاد إسحاق الخوري، "علم الاجتماع و قضايا الإنسان العربي"(ندوة)، المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة السابعة، العدد 72، فيفري 1985، *ص 129.*

التتابع"[29]. وبهذا فهو ينبع من الواقع، ويكون موضوعيا حسب الأولويات، يشمل كافة الجوانب التي تحتويها شبكة العلاقات والتفاعلات الوظيفية، قادرًا على مواجهة الظروف المستجدّة التي لم تكن في الحسبان، وكذلك مستمراً، متواصلاً، حيث تُمهَّد نقاط البرنامج الحالي للبرامج التالية، ضمن سيرورة منظمة.

وفي نفس السياق، فمن أجل تحقيق التخطيط بصفة واقعية، يجب ألا يكون التخطيط للتعليم العالي منعزلا، بل مُندمجا في إطار التخطيط للتربية في مجملها، باعتبارها وظيفة تخطيط التطور العام، فالتربية يجب أن توضع كسيرورة تشمل حياة كل الأفراد. وحتى في الجامعة ذاتها، "يجب أن يُدمج التخطيط في بنية الإدارة الجامعية، لأنّها تّمثل القدرة على القرار الثابت. ولكي يكون التخطيط الجامعي دقيقا، يجب أن يُساهم في التطور العام للمجتمع، وأن يمتلك الحرية في الدراسات والتسيير، وأن يعتمد التربية الدائمة والتوجيه، حيث تُمكّن هذه المبادئ من خلق مصالح مناسبة، وكذا إصلاح مناهج الدراسة والامتحانات"[30].

إذن يجب الاعتماد على التخطيط لإدراج برنامج جديد للتعليم في مستوى ليسانس علم الاجتماع في جامعاتنا، لأنه العلم الذي يُؤسس ويُفهم التوازنات الإجمالية المرجوة سواء فيما بين القطاعات المنتجة، أو بينها وبين قطاعات أخرى، باعتبار أنّه مادة التحليل المستعملة لرُؤية متطلبات المجتمع، ارتباطا بنمط استهلاكه. كما يُعطي من خلال إشكاليته ومناهجه الحقل المعرفي الأكثر استعمالا في البعد الثقافي للتنمية.

ونعود للاستعانة بما ورد عن "سفير ناجي" حين يُؤكد على ضرورة إصلاح برنامج الليسانس في علم الاجتماع، ويرى أنه من المفروض أن يتجه التدريس هنا لتكوين إطارات في اتصال مع المشاكل الإجتماعية، من أجل تكوين وإرساء قواعد وعناصر أساسية لتحليل المجتمع الجزائري المعاصر، وكذا بنيته عبر مختلف تحولاته. ويقترح المبادئ التي على الجامعة إتباعها في هذا المجال، ندرج أهمها المتمثلة في:

([29])- محمد نبيل السمالوطي، علم إجتماع التنمية: دراسة في إجتماعيات العالم الثالث. الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974، ص ص157-158.

([30])- HENRI jeanne. Les principes généraux de la planification universitaire. (Étude des problèmes de l'enseignement supérieur). Belgique : Edition de l'institut de sociologie (université libre de Bruxelles), 1971, pp52-53.

1) الجزأرة: بدءًا بالهيكل التعليمي، الباحثين وإدارة الجامعة، وكذلك مراكز البحث.

2) تكوين إطارات إجرائية: حيث يُطرح هنا مشكل تكيف الإطارات المكونة مع متطلبات القطاع المستخدم الذي عادة ما يشتكي ويتذمّر من نوعيتهم التي يصفها بالرديئة، وبالتالي وجوب إعادة النظر في برنامج الليسانس وتدريس علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية لضرورة الربط العضوي بين وحدات التعليم والبحث ومختلف قطاعات النشاط الوطني.

3) النشر العلمي المتخصص في علم الاجتماع، وتحريك سياسة الأبحاث الإجتماعية.

4) إنشاء جمعية علمية متخصصة، وتنظيم لقاءات مستمرة بين السوسيولوجيين وممثلي مختلف قطاعات النشاطات الوطنية.

5) التفتح على قطاعات أخرى للنشاط الوطني، ويُعتبر هذا العمل أهم بُعد للتجسيد الفعلي للمبادئ السابقة،" فلا يجب أن تكون العلاقة بين الجامعة وقطاعات النشاط الوطني علاقة عشوائية وسطحية، بل من الضروري أن تعود الجامعة والبحث سواء تجاه القطاعات المنتجة مباشرة، أو قطاعات النشاط الاقتصادي، الإجتماعي والثقافي."[31]

وهكذا، تتأكد مرّة أخرى ضرورة العلاقة بين الجانب النظري في الدروس والتطبيقات العملية في مختلف التخصصات، من جهة، وضرورة البحث الإجتماعي من جهة أخرى.

خاتمة:

في إطار العلاقة النسقية القائمة بين كل من الجامعة والمجتمع، نتوصل إلى المخطط التالي الذي يربط بين مختلف المتغيرات:

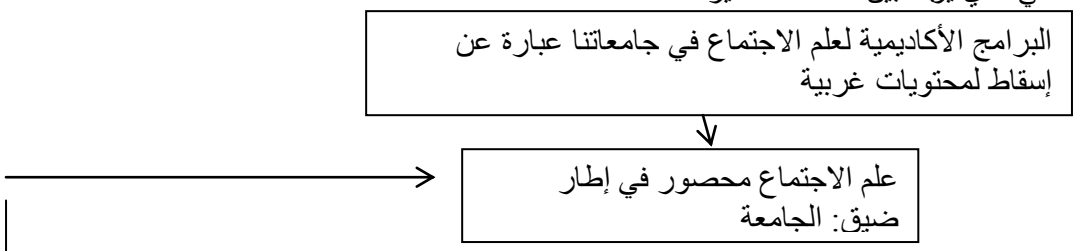

(31)- *Safir NADJI. O. P. cit, p p 36-38.*

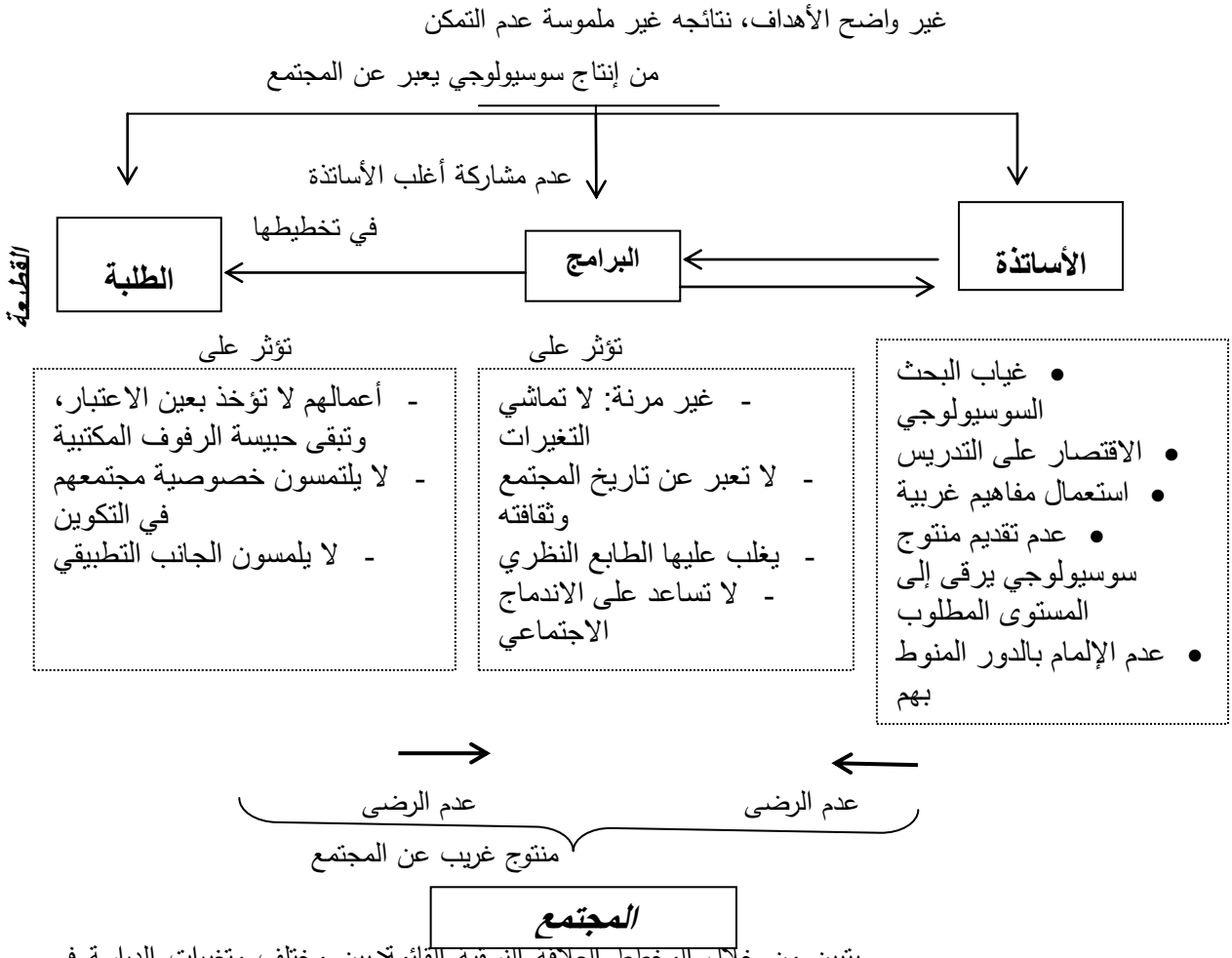

يتبين من خلال المخطط العلاقة النسقية القائمة بين مختلف متغيرات الدراسة في إطار نسقين أساسيين هما: الجامعة والمجتمع، فالعلاقة بينهما غير منسجمة مما يبين أنّ هذه المؤسّسة لا تُؤدي جميع الوظائف التي يجب تغطيتها من حيث التكوين الاجتماعي وإنتاج ما يعكس حاجات المجتمع، من خلال البرامج الأكاديمية لعلم الاجتماع، سواء فيما تعلق بالموضوع، المنهج والتقنيات، فلم تُعبّر عن ثقافته ولا تاريخه بل اعتمدت برامج غريبة عنه فكرا وبيئة. ممّا يجعلها بعيدة عنه بكلّ مواردها، حيث أن برامجها تقتبس النتائج النظرية لحقل ابستمولوجي آخر، إضافة إلى أنها لا تُحضّر الطلاب للعالم الخارجي عن أقسامها والاندماج في الحياة العامة للمجتمع الجزائري، ولا تعطي للأساتذة مكانة داخله أيضا، كما لا تجعل

العلاقة البيداغوجية "طالب –أستاذ" واضحة، وبهذا ينحصر علم الاجتماع في الإطار الجامعي، بعيدا عن انشغالات المجتمع والطلب الاجتماعي، فاقتصر على كونه فرعا من التخصصات الاجتماعية، ذو طابع مؤسساتي مقتصرا على التكوين دون البحث، الكفيل بتشخيص الواقع الاجتماعي.

وأخيرا توصلت الدراسة إلى أن:

- علم الاجتماع في جامعاتنا أكاديمي بحت مهما كان التخصص، نظرا لعدة أسباب، ترجع أساس إلى عدم مرونة برامجه الأكاديمية، وعدم مسايرته لجوانب الواقع المحلي، مع غلبة الطابع النظري.

- يعرف هذا العلم عدّة نقائص، أهمها: انحصاره داخل المؤسسة الجامعية، نقص العناية به من طرف مختلف الهيئات (منها: الجامعة، المجتمع، السلطة)، فصله بين الجانبين النظري والتطبيقي، وعدم توصله إلى نتائج ملموسة. فالطبيعة النظرية للبرامج لا تساعد على فهم الواقع وتشخيصه، بل تضعه في قالب معرفي لا يناسبه، مغتربا عنه تاريخا وثقافتنا، مستوحى من التفكير الغربي موضوعا ومنهجا.

- ورغم وجود محاولات من طرف بعض الأساتذة إلا أن هذه الجهود لا ترقى إلى النوعية الكفيلة بإخراج هذا العلم من الحيز الضيق، وفسح المجال له ولممارسيه المساهمة في عملية التنمية الشاملة في إطار الحياة العامة للمجتمع.

- وينعكس هذا على الطلبة الذين لم يستطيعوا التماس جوانب واقعهم في التكوين ولم يوفقوا فيه، وأجابوا بالأغلبية على عدم وجود علاقة بين علم الاجتماع المدرّس في جامعاتنا وبين المجتمع الجزائري.

- يجد الأساتذة أنفسهم محاصرين داخل الجامعة أثناء تطبيقهم للبرامج الأكاديمية المعتمدة حاليا، مما يحدث قطيعة بينه وبين المجتمع، باعتباره مثقفا يساهم في تسيير مجتمعه.

- هناك علاقة بين نوعية البرامج الأكاديمية ونوعية التصورات والمفاهيم التي يستعملها الأساتذة، حيث أنه كلما كانت هذه البرامج عبارة عن إسقاط لمحتويات غربية، أثرت على مفاهيم الأساتذة وتصوراتهم التي تتصف ببعدها التام عن ميدان واقعنا، ويحدث العكس في حالة نبوع هذه البرامج عن دراسة ميدانية مشخصة للواقع،

حيث تؤدي إلى تضمن الدروس لخصوصية مجتمعنا. لكن الواقع عندنا أن الأساتذة نظرا لنوعية البرامج الأكاديمية المعتمدة، يقدمون للطلبة قيمة علمية غير متصلة بالواقع، مغتربة عنه، فرغم اكتسابهم كما معرفيا إلا أنه لا يشخص ما يجري في الحياة العامة للمجتمع إلا من خلال الشرح أحيانا مما يمنعهم من عكس اهتمامات مجتمعهم.

- وبهذا ينادي أغلب الأساتذة بضرورة تقويم هذه البرامج التي لم يشاركوا في تخطيطها بأكبر النسب، فهم غير راضين عنها لأنها تحدث القطيعة بينهم وبين المجتمع وتحصرهم في الإطار الضيق للجامعة.

وهكذا فإنه إذا لم تفكر الجامعة في الحد الأدنى من استقرار الأساتذة وبدء حياتهم الأكاديمية على أرضية تسمح لهم بمتابعة بحوثهم العلمية والتحضير لمحاضراتهم والإشراف على الطلبة بفعالية، يخلق ذلك شتاتا في هذه الفئة التي تجد نفسها أمام مقررات إجبارية، ومهام بحثية ضعيفة ممّا لا يساعدهم على إنتاج علمي لرفع المستوى الأكاديمي، أما في حالة وجود علاقة بين المجتمع والجامعة يشعر الطلبة والأساتذة بفضل الأفراد المثقفين فبإعلاء مقام الجامعة، وتطوير الحرية السياسية والمدنية داخل المجتمع، ومن جهة هذا الأخير، ومؤسساته السياسية، يسود إدراك دور الحرية الأكاديمية في إرشاد وتوجيه مسيرة المجتمع سياسيا وتنمويا.

-لكن سبب هذا النقص لا يرجع لطبيعة البرامج الدراسية فحسب، بل يتحمل هؤلاء الأساتذة قسطا معتبرا من المسؤولية، من حيث عدم قيامهم بجهد يمكنهم من تحسين وضعيتهم في إطار المحيط العام، فهم لم يستطيعوا تجاوز إشكالياتهم الخاصة وإنجاز دراسات متجددة تساعد في فهم وتشخيص مختلف الظواهر الاجتماعية، فاقتصروا على التدريس دون البحث الذي يعتبر روح العمل الجامعي، ولم يساهموا في إصدار مؤلفات في إطار تخصصهم ولا مقالات، مما يضعف دورهم في هذا المجال. ويجعلهم رغما عنهم منحصرين في الجامعة التي تصبح ملجأهم الوحيد ويزداد بعدهم عن المجتمع فكريا، فيصبحوا مغتربين عنه، مجسدين لثقافات بعيدة عنه كل البعد، ولن

يستطيع هذا العلم بذلك المساهمة في رفع مستواه لا داخل الجامعة كتخصص ولا خارجها.

بعد الإطلاع على مختلف ما كتب حول الأسباب المؤثرة في علم الاجتماع في مجتمعنا والتي تحول دون تأديته للوظائف التي عليه القيام بها في إطار المجتمع الكلي، والتي يرجعها البعض إلى:

-البنية السلطوية: التي تمنح للأنظمة السياسية حق التشريع في كافة المجالات بما فيها العلم عموما، ومجال التعبير الاجتماعي والمعرفة الاجتماعية على وجه الخصوص.

-الجو السائد داخل المجتمع الجزائري في كافة المجالات والتي من بينها ذهنية المجتمع ومدى تقبله للعلم، مع طغيان النظرة المادية حتى في مجال العلوم.

-اقتباس النتائج النظرية العائدة إلى حقل ابستمولوجي آخر من خلال المسار النظري للمشتغلين في علم الاجتماع الذين تجاهلوا المسافة بينهم وبين علماء الاجتماع الغربيين وما أنتجوه خلال قرنين من الزمن والذي أدّى بهم إلى إهمال البحث الميداني للظواهر المحلية والوصول مباشرة إلى الاستنتاجات النظرية الغربية التي لم يكونوا طرفا في استنتاجها والتي لا تستطيع أن تكون بديلا لكشف الحقائق المحلية.

الاقتصار على الماضي دون التحديد مع عدم مجاراة البرامج الدراسية للقضايا الإجتماعية.

-انعدام التخطيط الطويل المدى والدراسات الإسقاطية، والتنبؤية والتقويمية.

وبصفة عامة الضعف النظري والمنهجي الذي يميز إنتاجها السوسيولوجي حيث أننا أَلِفنا التكلم عن الجوانب السلبية بنوع من الاتهام، الكل يتهم الكل ويبرئ نفسه، فالسلطة ترى أنّ المشتغلين بالعلم لم يقدموا الملموس، والمجتمع يرى أنهم يعيشون في معزل عن جوِّهِ العام، كمثقفين سطحيين، متقوقعين في أبراج عاجية، ويتكلمون عن مشاكل مجتمعهم من فوق، دون التعمق فيها، بنظرة مستعارة لا تفهم الواقع ولا تمدّه بالبديل. في حين يرى المشتغلون بعلم الاجتماع أنّ ذهنية المجتمع لا

تساهم في التقدم، انطلاقا من إيمان الأفراد العاديين بالجوانب المادية للعلوم والتي لا يستطعون التماسها في علم الاجتماع، وأنّ السلطة تحصر شرعية الخطاب السوسيولوجي وتضغط عليه بما يخدمها ممّا يجعله محصورا في إطار ما تسمح به. ومع كل هذا تستمر جامعتنا في جعل علم الاجتماع في مجال ضيق وغير واضح معرفيا، فعوض أن تُكوّن نخبة مثقفة، فهي محكوم عليها بالاحتقار، وعدم الرضى.

ففي الوقت الذي يتحتّم على الجامعة الاهتمام الفعلي بمشاكل وتطلعات المجتمع بجعل البرامج التكوينية مساعدة على خلق حركة جدلية، ونوعا من التجاوب بين العلوم المدروسة وحقائق الحياة العملية، نجد أن هذه البرامج غير متجذِّرة في الواقع الإجتماعي، حيث يدرس الطالب خلال سنوات تكوينه الجامعي محتويات خاصة لا وجود لها في الواقع ولا تعبر عنه. مما يجعله مستاء لتلك السنوات التي يرى أنّه قد ضيّعها دون جدوى عند مواجهته للحياة العملية، ويجد نفسه أمام عالم غريب لم يُحضر له من قبل، وقد أصبحت هذه الجوانب السلبية بمثابة مسلمات لا جدال ولا نقاش فيها.

ومهما كانت التعديلات التي مسّت البرامج التكوينية، إلاّ أنّ نتائجها لا زالت غير واضحة، ولا تعبر عن طلب اجتماعي بارز، وإنما تجيب على طلب كمي فوضوي غير مدروس الأهداف والنتائج في غياب الاتصال بين الجامعة عموما – ولا سيما طلبة العلوم الإجتماعية وبالأخص علم الاجتماع– والمؤسسات المندمجة في سيرورة الإنتاج. ويستلزم هذا كلّه تحوّل عميق للمؤسسة الجامعية، فعوض تنظيمها حول فئاتها الخاصة، وتدعيم هياكلها الداخلية فقط، يجب أن تكون مكان التقاء مختلف الأقطاب: العلم، السياسة، الاقتصاد،... أي بصورة أدق بين المعرفة والطلب الإجتماعي المنظم من خلال إعادة التفكير في وضعية هذا العلم انطلاقا من موضوعه، حتى تصبح الجامعة المكان الإستراتيجي الذي تتكامل فيه علاقات العرض[32] وطلب التكوين والمعارف من طرف الفاعلين الاجتماعيين، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ النسق

([32])– نقصد هنا عرض المعارف من طرف الباحثين.

التعليمي حاليا موجه لا عن طريق الأفكار التربوية، وإنما عن طريق متطلبات الإنتاج وسوق العمل.

إذن حينما نتكلم عن علم الاجتماع في المجتمع الجزائري، نجده محصوراً في إطار ضيق، ولا يستطيع التفاعل مع كافة أفراد المجتمع الذي يُفترض أن يعبّر عن انشغالاتهم في مختلف المجالات، وأن يجيب عن الطلب الإجتماعي، ممّا جعله مقصوراً على الجامعة كفرع من التخصصات الإجتماعية. حيث يبرز التناقض بين التزايد الكمي في الهيآت القاعدية للإطار المؤسساتي، وأعداد الأساتذة والطلبة في مختلف التخصصات، وبين المردود الكيفي المُقدم من طرف هذه المؤسسات الرسمية سواء في مرحلة التمثلات الإجتماعية التي لم يدخل فيها الطلبة بعد في الحياة العملية الإنتاجية أثناء تكوينهم، أو بعد تخرجهم لعدم امتلاكهم لمتطلبات العمل في مختلف المؤسسات الاقتصادية من كفاءة ودراية في الميدان.

ويرجع ذلك لأسباب مختلفة تساهم كل منها في حدّة الوضع، أهمها البرنامج الأكاديمي وما يحتويه من اتجاهات فكرية، والمشتغلين بعلم الاجتماع بدءا بتكوينهم، ثم ما يقدمونه في مجال عملهم، فيّقدمون بذلك منتوجا بشريا غير مطلوب خارج الجامعة. وبهذا يكثر التذمر من طرف هذا المنتوج، ومن طرف أفراد المجتمع، ومن طرف هؤلاء المشتغلين به الذين يعترفون بمسؤولياتهم ويتذمرون لما آلت إليه حالة هذا العلم. وينبع الحل من طرفهم في إطار الجامعة ولا يُعطى من خارجها، إذا وقفوا عند واجباتهم في إطار التوقعات المحتملة، وعرفوا أنهم لا يُقدمون ما هو مطلوب منهم. لكن هذا لا يقصر المسؤولية عندهم، وإنما نضيف إليهم غياب إستراتيجية تتكفل بعلم الاجتماع من طرف السلطات مع غياب دراسات التنبؤ المسطرة انطلاقا من الأهداف المحدّدة مسبّقا، ممّا يجعل المعاهد في علم الاجتماع يكونون عددا كبيرا من حاملي شهادات، غير ضامنين لمناصب عمل.

إضافة إلى هذا نجد أن الإطار المؤسساتي لهذا العلم اقتصر على جانب التكوين دون البحث الذي يكفل فهم التغيرات الحاصلة في المجتمع، ولم يستطع لحد الآن عكس ملامح مجتمعنا بإنتاج نظرية خاصة، لاقتصار أغلبية المشتغلين به على

جانب التدريس النظري دون محاولة التطبيق، رغم أن الواقع هو الحَكَم على صلاحية مختلف النظريات أو لا. ورغم اعترافنا أن المشتغل بعلم الاجتماع ما هو إلاّ موظف كباقي الموظفين إلاّ أننا نرى أنّ وعيه كفاعل هو بداية حل الأزمة التي يعرفها هذا العلم، لأن إرادته في التأثير هي المحرّك الأساسي في هذا الإطار، وتحديده لأهداف عمله ضرورة لا بدّ منها، في الوقت الذي نجد فيه أنّ الأهداف المادية طغت على العلمية، لكن لا ضرر في التوفيق بينهما مع ترجيح كفّة الجانب العلمي من أجل الوصول إلى علم يُعبّر على الهوية ويجسد الممارسات الاجتماعية لمجتمعنا الذي لا يتحقق فيه قيام عمل اجتماع إلاّ بتضافر الجهود في مختلف المستويات من سلطات وجامعة (إدارة، أساتذة، طلبة)، وكذلك باقي أفراد المجتمع من خلال تحمّل كل جهة لمسؤولياتها وقيامها بالأدوار المنوط بها. **ومن أجل كل هذا:**

نجد أن علم الاجتماع لم يتواجد إلاّ في الوقت الذي يسير فيه المجتمع انطلاقا من نظامه الداخلي حسب مبادئه التاريخية، وما تحمله من انعكاسات، وذلك في إطار قدرته على الإنتاج. ولهذا، فمن الخطأ امتثال المفاهيم البعيدة عن مجتمعنا، لأن كل مجتمع عليه أن ينتج مفاهيمه الخاصة انطلاقا من تاريخه الخاص. وبهذا تُحتم الضرورة إعادة التفكير في وضع برامج دراسية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات المجتمع بتكوين إطارات تماشيا مع قدرات استعابه، أي احتياجاته، وكذا في احتكاك مع مشاكله في مختلف المجالات، عن طريق البحث وجعل الجانب الأكاديمي مرنا إزاء عوامل التغير في المجتمع، حتى تتمكن الجامعة عموما من التلاؤم مع هذه العوامل في صيغ للعمل العلمي وتطوير نمطها للقيام بمسؤوليتها كما ينتظر منها المجتمع.

وعلى عالم الاجتماع ألاّ يعتبر الجامعة مكانا ينعزل فيه، وإنما كمكان لفهم ومواجهة الظواهر الخارجية بأسلوب منظم، لأنه يمثل المجتمع، ويعمل من أجل تطوره واستمراره. وعلى الجامعة أن تنخرط في نشاطات المجتمع، وتنفتح نحو الاعتماد المتبادل بين البحث والتطوير العلمي من جهة، وتطبيق المعرفة الأصلية حول مسائل سير المجتمع وتطوره من جهة أخرى، والرفع من مستوى هيئة

التدريس، ومساعدتهم في البحث، لتفعيل دورهم في هذا المجال، وإيقاظ فيهم الروح العلمية الداخلية المشكلة للحافز الرئيسي لتقدم المعرفة والعلم الذي يرتبط تقدمها باستقرار مناخ التقدير والثقة بالمجتمع العلمي وتمويله ماديا ومعنويا، مع ضرورة إثارة حوار واقعي مع مؤسسات التنمية، والتعرف على تطلعاتها ومشاكلها والمسائل التي يمكن للجامعة حلّها انطلاقا من إمكانياتها.